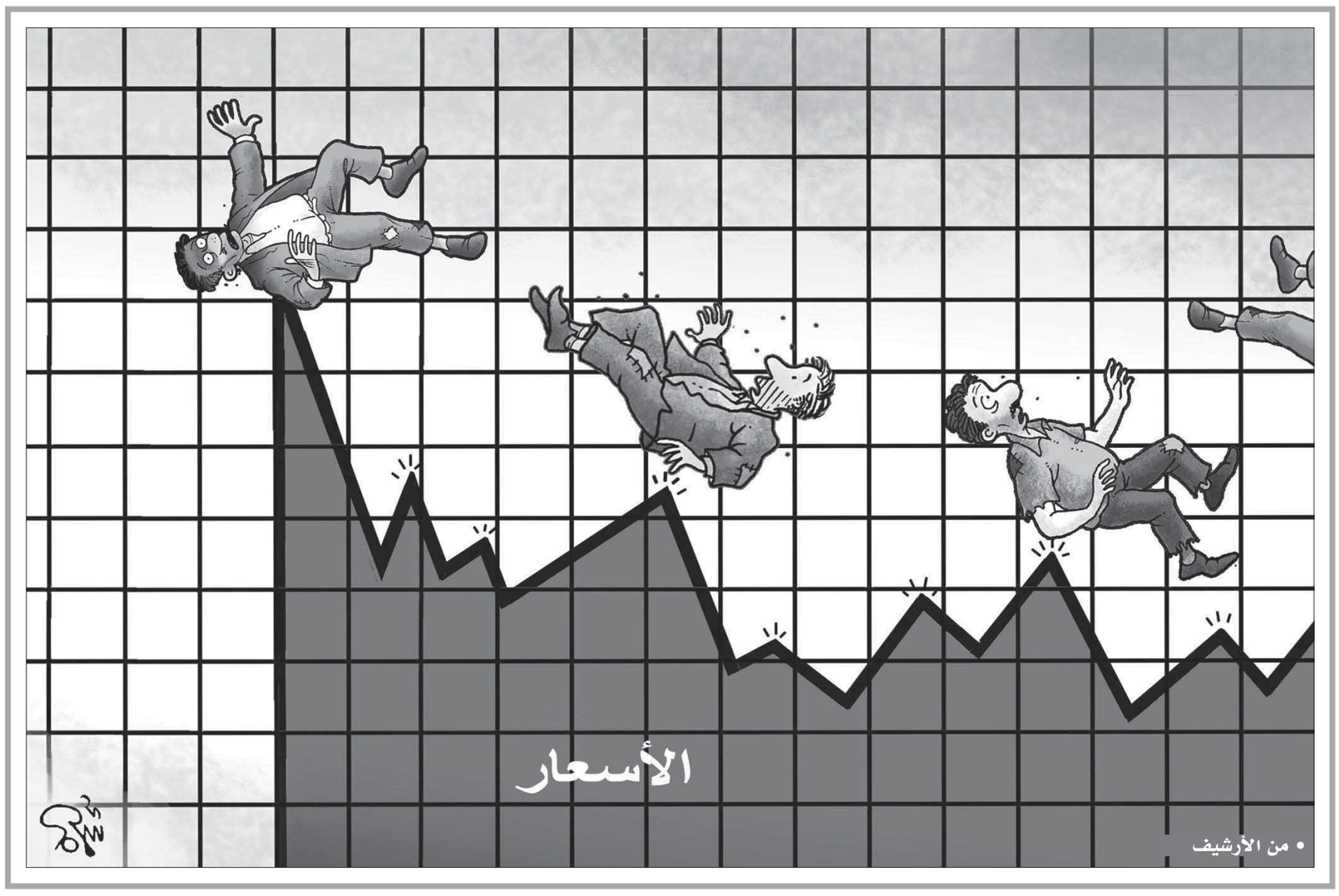

• من الأرشيف

الطقس خفف الطلب على المازوت

| اللاذقية - عبير سمير محمود

(لم يمض الشتاء بعد... خبّي حطباتك الكبار لشهر آذار)، هكذا يتحدث بعض مواطني اللاذقية خلال هذه الأيام الدافئة نوعاً ما، متخوفين من عاصفة قد تمر مع بداية الشهر المقبل، وهو أمر جعل بعض المواطنين يعيدون حساباتهم من خلال تأمين مادة المازوت قبل نهاية موسم الشتاء وتوقف توزيع المادة على الأحياء باللاذقية كما ذكر أحدهم قائلاً: اعتدنا على فقدان المازوت وقت حاجته! لذا أقوم بالبحث عن صهاريج التوزيع حتى أشتري حاجتي للشهر المقبل مخافة أن تباغتنا عاصفة ما، فلا أحد يضمن الشتاء حتى آخر يوم فيه، ولا أريد انتظار أيام الطوابير «هيك أضمن كلما صار معي كم ليرة بعبّي ٢٠ ليتر حتى ما تنقطع عيلتي وقت البرد، المازوت متل الشتي مالو أمان!».

وبالعودة لعضو المكتب التنفيذي بمحافظة اللاذقية المختص بشؤون التموين والتجارة الداخلية المهندس ياسر دواي أكد بتصريح خاص لـ«الوطن» أن مادة المازوت متوافرة بالمحافظة مع ضعف إقبال المواطنين بسبب استقرار حالة الطقس منذ منتصف شهر شباط الحالي، مبيناً: قامت الشعب الحزبية بالتعاون مع المحافظة بتوزيع نحو ١٣ مليون ليتر من مادة المازوت الخاص بالتدفئة خلال عام ٢٠١٥ والشهر الأول من العام الحالي على جميع المناطق والأحياء باللاذقية وريفها بسعر ١٣٥ ليرة لليتر الواحد يضاف إليها عمولة نقل ببضع ليرات لا أكثر مع الحرص على إيصالها ضمن صهاريج معينة لداخل الأحياء حتى لا يتحمل المواطن عبء البحث عنها، وفي هذه الأيام نجد ضعف استجرار للمادة بعكس شهري كانون الأول والثاني الفائتين وهذا يعود لحالة الطقس المستقرة فلا يحتاج لاستعمال المازوت للتدفئة إلا في بعض المناطق الجبلية وجميعها تصل إليها المادة بشكل مستمر حتى لا يحدث انقطاع بأي حيّ أو منطقة وجاهزون لتأمين المادة في حال ورود أي طلب بنقص للمادة في أي مكان بالمحافظة.

نقيب المقاولين:الحكومة توقفت عن سحب الأعمال.. وترع مصلحة المقاولين

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف نقيب المقاولين في سورية المهندس محمد رمضان عن إعداد النقابة، مشروعاً لمعالجة فسخ عقود المقاولين وفق الأصول لسحب الأعمال من المقاولين المتضررين بالتعاون مع رئاسة الوزراء ولجنة الخدمات ووزارة الأشغال، وأنه تم رفع المقترح بهذا الشأن ليصار إلى إعادة تأهيل المقاولين لجهة الكفالات المالية، والتي يصل مجموعها إلى نحو ٢٠ مليار ليرة سورية، سحبها المقاولون من المصارف خلال الفترة السابقة ويتحملون حالياً غراماتها وعمولاتها.

وقال في مؤتمر مقاولي الإنشاءات بحماة: إن رئاسة مجلس الوزراء أوقفت إجراءات سحب الأعمال واتخذت التدابير اللازمة بما يصون مصلحة المقاولين، بانتظار مرسوم ناظم لهذا الأمر، يقضي بفسخ العقود ويصون مصلحة المقاولين.

وأعلن أنه يجري حالياً إعداد دراسة لإنشاء شركة مقاولات من مساهمات المقاولين هدفها تنفيذ مشاريع إنشائية يعود ريعها لأعضاء نقابة المقاولين، على أن يتم لاحقاً إحداث فروع لهذه الشركة في مختلف المحافظات، وهذا المشروع سيعرض على المؤتمر العام للمقاولين للمباشرة به في أقرب فرصة.

وكان مقاولو حماة قد طالبوا بتعيين محام مختص يدافع عن قضاياهم وحقوقهم والمشاريع التي ينفذونها، وبضرورة الإسراع في صرف الفواتير المستحقة لدى الجهات العامة ولاسيما مديريتي الخدمات الفنية والتربية وعدم تجزئتها، مشددين على دعمهم وخاصة في مواد المحروقات بما يساعدهم على إنجاز أعمالهم ومشاريعهم، ولاسيما مشروع السورية للشبكات في تنفيذ خط كهربائي مغذ لمحطة ضخ مياه القنطرة ومعالجة مشكلة فسخ العقود، ووقف إجراءات سحب الأعمال من المتعهدين.

ودعا أعضاء المؤتمر إلى ضرورة الإسراع في صرف فروق الأسعار وفق الكشوف المؤقتة، وفي تبرير مدة تأخرهم بإنجاز المشاريع جراء الظروف الراهنة، وتجديد الكفالات المصرفية لدى المصارف وخاصة المصرف الصناعي.

وأكد مصطفى سكري أمين فرع حماة لحزب البعث، أهمية الدور الذي يضطلع به مقاولو الإنشاءات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وخصوصاً خلال الفترة القادمة، حيث تقع على عاتقهم مهام ومسؤوليات كبيرة في إعادة إعمار وبناء مستقبل سورية المتجددة.

وأكد الدكتور غسان خلف محافظ حماة أن التركيز في المرحلة القادمة سيكون على إعادة الإعمار، التي سيكون للمقاولين دور بارز فيها.

موضحاً أنه لن يتم سحب أي تعهدات لمشاريع قائمة أما المشاريع التي سحبت أعمالها فقد أعطيت أكثر من فرصة قبل سحب الأعمال، وأن مادة المازوت يجب إدراجها في العقود من الجهة التي تطلب المتعهد وتبرم عقداً معه لتنفيذ أي مشروع.

وفيما يتعلق بالمشروعات الواقعة في المناطق المتضررة نتيجة اعتداءات الإرهابيين، أكد الدكتور خلف أنه تمت مراسلة رئيس مجلس الوزراء ونائبه لشؤون الخدمات بشأن غير المنفذ منها خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ ليصار إلى اتخاذ القرار المناسب بشأنها وإيقاف إجراءات سحب الأعمال.

وأكد رئيس فرع نقابة المقاولين بحماة مهند كبيسي أن تضرر شريحة المقاولين تتأثر بها شرائح أخرى من العمال والتجار الصناعيين والحرفيين، مطالباً بدعم المقاولين في كل قطاعات أعمالهم لتحسين ظروفهم والمساهمة في عملية إعمار الوطن.

الأشرار والاغتصاب والرشوة والغش والقمار جرائم تمنع الترشح

العدل تحدد الجرائم التي تمنع من الترشح إلى مجلس الشعب

عبيد لـ«الوطن»: نقبل المعوق الذي تؤدي إعاقته الدور التشريعي المطلوب منه

> دمشق وريفها قبلت ٢٧٣ طلباً من أصل ٢٧٦ منظوراً فيها

| محمد منار حميجو

حددت وزارة العدل بقرار أصدرته إلى اللجنة القضائية العليا للانتخابات الجرائم التي لا تقبل بموجبها طلبات الترشح على أن تصدر بأحكام مبرمة، موضحاً أن من أهم الجرائم المحددة الجنح الواقعة على أمن الدولة وهي التجسس والصلات غير المشروعة بالعدو والجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية.

ونص القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن من الجرائم التي لا يقبل فيها طلبات الترشح تلك التي تنال من مكانة الدولة المالية والواقعة على الإدارة العامة وهي الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة إضافة إلى الجرائم الواقعة على السلامة العامة ومنها حمل السلاح وحيازتها من دون رخصة وتأليف جمعيات الأشرار والسرية وجرائم الاغتصاب والتعدي على حرية العمل.

وأشار القرار إلى أنه لا تقبل طلبات من ارتكب جرائم مخلة بالإدارة القضائية مثل جرم الافتراء والتقرير والترجمة الكاذبة معتبراً أن الجرائم التي تمس بالدين والأسرة من الجنح الشائنة كقيام الشخص بتحقير الشعائر الدينية وجرائم الزنا وخطف الأطفال لتبديل النسب والمخلة بالأخلاق والآداب العامة.

ولفت القرار إلى أنه لا يقبل ترشح كل من راود زوجة سجين أو شخص تحت مراقبته أو قريبته مؤكداً أنه من الجرائم التي تمنع من الترشح فض بكارة الفتاة بعد وعدها بالزواج والحض على الفجور وإغواء القاصر وارتكاب الفجور بقصد التكسب إضافة إلى الجرائم الواقعة على الحرية والشرف كأن يقدم الشخص على إفشاء برقية أو رسالة أو أن يختلس إحدى الرسائل المختومة ويفضي بمضمونها إلى غير المرسل إليه.

واعتبر القرار أن من الجرائم التي لا تقبل فيها طلبات الترشح تلك التي تشكل خطراً على السلامة العامة كالغش في غذاء الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو المنتجات الزراعية والصناعية لافتاً إلى أنه من يدفع قاصراً إلى التسول أو نظم محلاً للقمار سواء كان في محل خاص أو مباح للعامة لا يقبل ترشحه.

وبيّن القرار أن السرقة من الجرائم التي لا يقبل فيها الترشح ومنها سرقة المحال أو البيوت المقفلة أو الأدوات الزراعية والخيل وسائر المواشي إضافة إلى جرائم المخدرات والدعارة.

وبلغ عدد طلبات الترشح لمحافظة دمشق وريفها أكثر من ١١٠٠ طلب منها أكثر من ٥٥٠ في دمشق وأكثر من ٥٦٠ في ريفها في حين بلغ عدد طلبات أبناء المحافظات الساخنة أكثر من ٥٦٠ طلباً في حين قبلت المحافظتان ٢٧٣ طلباً من أصل ٢٧٦ منظوراً فيها حتى ظهر أمس.

بدوره أكد رئيس لجنة الترشح إلى مجلس الشعب وائل عبيد أن اللجنة تقبل كل معوق تؤدي إعاقته الدور التشريعي سواء كان كفيفاً أو مقعداً أو حتى مقطوع اليد موضحاً أن العبرة في المدركات العقلية.

وأعلن عبيد في تصريح لـ«الوطن» أن اللجنة استقبلت طلباً لشخص كفيف وخلال التدقيق به تبين أنه يجيد القراءة والكتابة ولكن بطريقة أخرى وبالتالي فإنه يقبل طلبه ما دامت توافرت فيه جميع شروط الترشح وإن إعاقته لا تمنعه أبداً أن يكون عضواً في المجلس.

وبين عبيد أن القانون لم يحدد الإعاقات التي تقبل أو لا تقبل وهذا يعود إلى تقدير اللجنة مشيراً إلى أنه تتم مقابلة الشخص المعوق والتحدث معه وفي حال تم اكتشاف أن إعاقته لا تمنعه من القيام بدوره في المجلس فإنه يقبل طلبه ما عدا الأخرس أو الأطرش لأنهما فقدا حاستي السمع والنطق.

وأشار عبيد إلى أن اللجنة لا تنظر أثناء دراسة الطلبات إلى الميول السياسي مؤكداً أن القوائم تكون بعد فترة الترشح وذلك كل حزب يختار من يمثله باعتبار أن هذا شأناً داخلياً للأحزاب.

اللجنة القضائية: نحن على مسافة واحدة من المرشحين

| الحسكة- دحام السلطان

واصل المواطنون تقديم طلباتهم الانتخابية للترشح لمجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية لمحافظة الحسكة، حيث وصل عدد المتقدمين للترشح حتى نهاية منتصف اليوم الخامس من تقديم الطلبات إلى ٤٠٦ مرشحين من بينهم ٢٥ عنصراً نسائياً.

وأكد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي في حديث لـ«الوطن» أن المحافظة لن تدخر جهداً تجاه كل ما من شأنه تلبية المطالب اللازمة لتسهيل عملية التقدم للترشح من خلال عمل لجنة الترشح القضائية الفرعية، لاستكمال كامل الورقيات وإنجازها بالسرعة الممكنة وتلافي كل حالات التقصير، وذلك بتقديم التسهيلات اللازمة للجنة القضائية، وهذا الحق الدستوري التشريعي هو مناسبة لأبناء المحافظة لكي يتقدموا للترشح ويعبروا عن انتمائهم الوطني للحفاظ على وحدة سورية وهويتها أرضاً وشعباً من خلال محافظة الحسكة التي هي جزء لا يتجزأ من سورية.

وأشار عضو اللجنة القضائية العليا المستشار زياد حمود: إلى أن الجولة التي قام بها إلى الحسكة تندرج في صلب عمل مهام لجنة القضايا العليا للإشراف العام على عمليتي الترشح والانتخابات التي ستتم لاحقاً، وللاطلاع على واقع العمل في لجنة الترشح القضائية الفرعية وترسيخ شفافية الانتخابات، وتأكيد مبدأ الحيادية كحالة تقليدية ديمقراطية بتأكيد مبدأ الاستقبال الجيد وحرية المرشح والناخب.

المستشار إيلي ميرو رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات قال: نحن كمؤسسة قضائية على مسافة واحدة من جميع المرشحين متمنين من الجميع المبادرة والتقدم للترشح والإقبال على الانتخابات أيضاً، لترسيخ الحالة الديمقراطية التي تعيشها بلادنا، وبدورنا أيضاً نشكر جميع وسائل الإعلام على دورها المباشر في تسليط الضوء على عملية الترشح، ومن ثم متابعة الانتخابات لاحقاً وهذا يدل على الحالة المؤسساتية التي تشهدها البلاد ويعزز الحالة الديمقراطية فيها.

وبين القاضي سالم الصياح رئيس لجنة الترشح القضائية أن عملية الترشح تسير بشكل جيد وهادئ ومستقر وتشهد اقبالاً جماهيرياً واسعاً يمثل كامل الرقعة الجغرافية للمحافظة، ومن مختلف المكونات الوظيفية والعمرية والشرائحية، واللجنة التي يبدأ عملها اليومي من الساعة الثامنة صباحاً وعلى مدار ١٢ ساعة تقوم بدراسة الطلبات قبل البت بقبولها بعد أن تستوفي كامل الشروط والورقيات والثبوتيات اللازمة من الناحية القانونية لجميع المرشحين في القطاعين «أ-ب» ومن مختلف الجوانب المهنية والوظيفية والاجتماعية، وقد شهد العمل تعاوناً ملموساً من جميع الدوائر والمؤسسات الرسمية في المحافظة وهو ما سهل عمل اللجنة من الناحية القانونية، وأكد دلالة الحق الدستوري للمواطن في الترشح.

تخفيفاً للنفقات.. تمديد خطوط المشتركين ممنوع على المتعهدين

الشيخة: التدقيق في كميات استهلاك المياه الكبيرة

| محمود الصالح

في إطار خفض النفقات وتكاليف التشغيل والاستثمار وبسبب محدودية الموارد وارتفاع تكاليف أعمال تنفيذ الوصلات الفرعية للمشتركين في مياه الشرب وخلال جولته المفاجئة على صالة المشتركين في مؤسسة مياه عين الفيجة بدمشق أعطى وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة توجيهاته لإدارة المؤسسة بإنشاء ورشات ضمن المديرية والوحدات الاقتصادية للمياه للقيام بأعمال تنفيذ وصلات المشتركين بدل من إعطائها للمتعهدين وبما يوفر من النفقات.

هذا ما أكده لـ«الوطن» وزير الموارد وأضاف: هناك تكاليف كبيرة في عمليات تنفيذ وصلات المشتركين من خلال إعطاء الأعمال للمتعهدين لذلك قررنا أن تقوم مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها بتنفيذ هذه الوصلات من خلال ورشات من العاملين والفنيين في المؤسسة وبالاعتماد على تجهيزات المؤسسة الموجودة من دون الاستعانة بأي جهة من خارج المؤسسة وذلك للتخفيف من النفقات التي كانت تؤدي لارتفاع تكاليف توفير مياه الشرب.

وبين الوزير أن هناك كوادر فنية وأيدياً عاملة في المؤسسة ومن المؤسسات الأخرى التي تم تحديد عملها في مجال عمل مؤسسة مياه دمشق يجب الاستفادة منها لأنهم يأخذون رواتب ويجب أن يتم إيجاد أعمال لهم وهذا الإجراء يوفر مبالغ كبيرة لقاء عقود تنفيذ وصلات المشتركين. أما بالنسبة لصيانة العدادات فلم تكن تجري صيانة للعدادات المعطلة ويتم وضع عدادات جديدة عند تعطل أي عداد علماً أن هناك ورشة فنية تمتلك خبرة في صيانة العدادات وبهدف التخفيف على المواطن وعلى الموازنة وجهنا إدارة المؤسسة لتفعيل ورشة صيانة العدادات التابعة للمؤسسة ونوفر لها قطع التبديل اللازمة للصيانة من الجهات المانحة.

وكشف الشيخة أنه وجد خلال جولته على صالة المشتركين بعض الحالات الخاصة بقراءة العدادات ونقل القراءة من المواطن وطلب توخي الدقة في وضع أرقام الاستهلاك والوقوف عند الأرقام الكبيرة حتى التثبت بشكل قاطع من صحة هذه القراءات وكذلك موضوع نقل ملكية العداد من مشترك لآخر وتم توجيه المؤسسة إلى الانحياز إلى جانب المواطن دائماً وتبسيط إجراءات نقل ملكية العدادات لتحقيق نوع من الاستقرار في ملكية هذه العدادات.

مدير المشتركين أمجد غندور بين من جهته أن المؤسسة بدأت بتفعيل عمل ورشات الصيانة للعدادات وهناك أكثر من ٥٠ ألف عداد مياه معطل عن العمل في المناطق الآمنة في دمشق وريفها وبدأت ورشة صيانة العدادات بعمليات الصيانة بعد توجيه وزير الموارد بذلك وهذا من شأنه خفض التكاليف بشكل كبير على المواطنين والمؤسسة، وبين غندور أنه إذا كان سبب عطل العداد هو طبيعي فيقوم المشترك بدفع مبلغ ٦٠٠ ليرة لقاء صيانة العداد، أما إذا كان العطل بسبب سوء استخدام المواطن وعبثه بالعداد فيدفع مبلغ ٦٨٥٠ ليرة سورية.

اليونسيف تتدخل في مشكلة مياه الشرب في سلمية

| حماة- الوطن

بحث المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف أنطوني ليك والوفد المرافق مع المهندس خالد الخضر نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة أمس، آليات تنسيق الأعمال والمشاريع الإنسانية المنفذة من جميع الأطراف المعنية بهدف تحسين وتسريع أقصى مستويات الاستجابة الممكنة في إنجازها لتحسين أوضاع الأهالي وخصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً جراء الأزمة.

وأكد ليك أن الهدف من زيارته والوفد المرافق لمحافظة حماة، هو الارتقاء بقطاعي مياه الشرب والتعليم والسعي إلى إيجاد موارد مالية تغطي نفقات مشاريعها المستقبلية، وأن لدى المنظمة مبدئياً توجهات ورغبات في تنفيذ مختلف المشاريع المطروحة الأكثر إلحاحا على مستوى المحافظة.

وفيما يتعلق بمطلب إحداث مكتب للمنظمة في محافظة حماة قال /ليك/: إن هذا الموضوع تدرسه المنظمة حالياً بكل جدية وموضوعية، ولاسيما أن إحداث المكتب مرتبط بالمقتضيات والضرورات الإنسانية لوجوده وتوافر الكادر العامل.

وأشارت هناء سنجر ممثلة اليونيسيف في سورية إلى أن المنظمة ملتزمة بما تم الاتفاق عليه سابقاً مع الجهات المعنية في محافظة حماة، وهي جاهزة لتطوير آفاق التعاون ولاسيما في مجالات الوصول إلى الشرائح المستهدفة وبخاصة الأطفال وتسهيل تقديم الدعم لهم وتوعيتهم تجاه مخاطر الألغام، والمضي قدماً في تنفيذ البرامج الصحية والتعليمية ومتابعة حملات تلقيحهم وتحصينهم صحياً وإعادة تأهيل المدارس والمعلمين والمشرفين الصحيين.

بعد ذلك زار /ليك/ والوفد المرافق محطة تحلية مياه الشرب في سلمية الواقعة بالقرب من معمل البصل للتعرف على واقع عملها وأبرز التجهيزات اللازمة لتطوير أدائها بما يوسع نطاق خدماتها في تغطية حاجة أكبر عدد ممكن من الأهالي بالمياه الصالحة للشرب.

وكان المهندس الخضر شكر اليونيسيف على الجهود التي تبذلها في مختلف المجالات والصعد، لتحسين الأوضاع الإنسانية وتخفيف معاناة الأهالي في المناطق المستهدفة، وأمل في تنفيذها مشاريع أكثر استدامة ومردودية، وعدم التوقف على تنفيذ المشاريع الإسعافية، كمشاريع المياه وإصحاحها وتعقيمها وكذلك مشاريع خطوط وشبكات الصرف الصحي وأيضاً إمكانية تقديم الدعم اللازم للمحافظة بما يساعدها على ترحيل القمامة والنفايات إلى مطامر نظامية، بدلاً من بقائها متكدسة في مناطق مأهولة بالسكان أو قريبة منهم ما يجعلها أحد أخطر مصادر التلوث التي تهدد الإنسان والبيئة والينابيع والموارد المائية.

وطالب المهندس الخضر بإحداث مكتب لمنظمة اليونيسيف في محافظة حماة نظراً للحاجة الإنسانية الماسة ولتغطية الاحتياجات الإنسانية للمحافظة على نحو أمثل، ولاسيما خلال هذه الفترة مؤكداً أن الحكومة والجهات المعنية في المحافظة تولي كل الرعاية والاهتمام بالمواطنين سواء في المناطق الآمنة أو في المناطق غير الآمنة وحريصة على تقديم كل التسهيلات والإجراءات للأهالي وخصوصاً الأطفال وتحسين ظروفهم الصحية والتعليمية والنفسية.